السياسات الاقتصادية الكلية
في ظل الأزمة العالمية الراهنة(*)

منير الحمش

كاتب وباحث اقتصادي عربي،
ورئيس مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.
m.alhemsh@gmail.com.

(*) في الأصل محاضرة ألقيت في إطار ندوة «الأحد الاقتصادي» الأولى التي تقيمها جمعية العلوم الاقتصادية السورية في اللاذقية وطرطوس، بالتعاون مع المركز الثقافي باللاذقية وغرفة تجارة وصناعة اللاذقية ـ دار الأسد للثقافة، ١٥/ ٣/ ٢٠٠٩.

«العنصر البديهي الملازم للأسواق الحرة، ليس الحكومات الديمقراطية المستقرة، إنما هو السياسات المتقلبة لانعدام الأمن الاقتصادي»

جون كراي

أستاذ العلوم السياسية في جامعة أكسفورد.

مقدمــة

إن تاريخ الرأسمالية، ما هو إلا تاريخ أزماتها، إذ يمكن القول إن الأزمات المالية والاقتصادية كانت السمة البارزة في تاريخ الرأسمالية في جميع مراحله. والأزمة العالمية الراهنة ليست خروجاً على ذلك.

ويرتبط ظهور الأزمات المالية والاقتصادية وتطورها، بالسياسات الاقتصادية الكلية، فالأزمة المالية التي تُعبر عن ذاتها بالاضطراب المالي، ما هي إلا نتاج للسياسات المالية والنقدية، التي هي جزء أساسي من السياسات الاقتصادية الكلية، المعبرة، في الوقت ذاته، عن الفكر الاقتصادي الذي يلتزم به أصحاب القرار الاقتصادي والسياسي، والذي يسيطر على خياراتهم وسياساتهم وقراراتهم.

تمتلك الرأسمالية المعاصرة من الآليات والسياسات والمرونة ما يجعلها قادرة، في كل مرة تتعرض فيها إلى أزمة، على إحداث تغيير في سياساتها الاقتصادية، مما يجعلها قادرة على التجديد وامتصاص الأزمة وتجاوزها، لتنتقل إلى مناخات أخرى من شأنها أن تولد أزمة أخرى، ما لم تتوجه إلى معالجة الخلل البنيوي في هياكلها الاقتصادية، ذلك الخلل المولد لمناخات الأزمة.

سأحاول في هذه الورقة أن أُجيب عن الأسئلة التالية:

ـ ما السياسات الاقتصادية الكلية التي قادت اقتصادات الدول الصناعية المتقدمة، ودول العالم الأخرى، إلى الأزمة الراهنة؟ وما الخلفية الأيديولوجية والفكرية التي تحكم تلك السياسات الاقتصادية الكلية؟

ـ كيف تعاملت الحكومات المعنية مع الأزمة؟

ـ ما السياسات الاقتصادية التي يمكن الأخذ بها من البلدان النامية للتخفيف من وقع الأزمة؟

ـ ماذا عن تأثير الأزمة في الاقتصاد السوري؟ وكيف يمكن استخدام السياسات الاقتصادية الكلية للحد من آثارها الكارثية في اقتصادنا؟

أولاً: السياسات الاقتصادية الكلية التي قادت إلى الأزمة الراهنة، وخلفياتها الأيديولوجية والفكرية

١ ـ مسار تطورات الأزمة

لنقفَ على ما حدث على نحو دقيق، علينا أن نقف على التطورات الحاصلة في الولايات المتحدة، على الصعيد النظري (الأيديولوجي)، وعلى الصُعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالأزمة انبثقت من الولايات المتحدة، وهي مركز النظام الرأسمالي، وتمتلك القوة الاقتصادية والعسكرية الأولى في عالم القطبية الواحدة.

وإذا كان المجال لا يسمح باستعراض تاريخي طويل، فإننا نبدأ من مطلع السبعينيات من القرن الماضي، حين ظهرت أزمة «الركود التضخمي» بعد فترة الازدهار التي مرَّ بها النظام الرأسمالي في الدول الصناعية المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية، والتي كانت تسترشد بالنظرية الكينزية[١] في رسم سياساتها المالية والاقتصادية؛ فأقامت دولة الرعاية والازدهار في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي بدرجات متفاوتة، وعندما عجزت هذه النظرية عن تقديم الحلول لمعالجة أزمة «الركود التضخمي»، اندفعت الليبرالية الاقتصادية الجديدة ووجهت إصبع الاتهام إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وقالت إن نظام السوق الحرة هو أفضل نظام اقتصادي يحقق الكفاءة في الإنتاج، والعدالة في توزيع الدخل.

وقد كان ظهور الليبرالية الاقتصادية الجديدة، تعبيراً موضوعياً عن تطور في قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج في الرأسمالية الأمريكية، قام على أساس تكريس وتعزيز «دور السوق في النشاط الاقتصادي». وأسهم التطور الحاصل في التكنولوجيا والاتصالات والمواصلات، في تعزيز العملية التنافسية ودور السوق، وفتحت التكنولوجيا الحديثة (الإنترنت) الباب أمام تجارة الخدمات القانونية والفنية والمالية والمحاسبة عبر الحدود.

---

(١) النظرية الكينزية: أصدر كينز كتابه **النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقد** الذي تضمن نظريته عام ١٩٣٦. بعد أن راقب ودرس بإمعان أزمة الاقتصاد العالمي عام ١٩٢٩، واطلع عن كثب على برنامج روزفلت (New Deal) ١٩٣٣ وقدم كينز في هذا الكتاب تفسيراً مقنعاً لأسباب الأزمة الاقتصادية وطرق معالجتها. فقد رأى أن الذي يحدد حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات ليس الأسعار، بقدر ما هو دخل المستهلكين، وإذا كان المستهلك عاطلاً عن العمل، وبلا دخل، فإن انخفاض الأسعار لا يعني شيئاً بالنسبة إليه. وكذلك، فإن الذي يدفع أصحاب المنشآت الاقتصادية إلى زيادة حجم التوظيف، ليس مستوى الأجور، بقدر ما هو التوقعات الخاصة بالطلب العام من منتجات هذه المنشآت. وعندما يكون ذلك الطلب منخفضاً، فإن انخفاض الأجور يعمل على تخفيض الطلب العام، مما يزيد في تأزم مشكلة البطالة عن العمل وليس حلها.

ورأى كينز أن الذي يحدد مستوى النشاط الاقتصادي بوجه عام ليس هو الأجور أو الأسعار، بل هو حجم الطلب العام (حجم الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية). وليس هناك من طريقة لزيادة حجم الطلب العام إلا بزيادة الإنفاق الحكومي. وهذا يعني أن كينز يطالب بتدخل الدولة في الشأن الاقتصادي من أجل معالجة مشكلة البطالة، بما في ذلك الاستثمار العام في المشاريع الاقتصادية. وقد شكلت نظرية كينز ثورة حقيقية في الفكر الاقتصادي، لأنها لم تكن تنطلق من مفاهيم الاشتراكية، بل كانت مصوغة من نفس مفاهيم المدرسة الفكرية في الاقتصاد، والتي تعتمدها الجامعات في أوروبا وأمريكا، وكان هدفها إنقاذ النظام الرأسمالي وليس تحطيمه.

من جهة ثانية، كان لأيديولوجيا «الليبرالية الجديدة» جوانب أخرى، تمثلت في تطور التحالف السياسي، الذي شمل ثلاثة تيارات في الولايات المتحدة:

ـ **في المجال الاقتصادي**، كان اليمين المحافظ يريد تحطيم جميع القوانين والتشريعات التي قام عليها برنامج ما يدعى بـ «العهد الجديد»(٢)، الذي وضع في ثلاثينيات القرن الماضي خلال أزمة الكساد العظيم. ويطمح هذا التيار إلى إعادة الرأسمالية الأمريكية إلى ما دعاه «وضعها النقي» الذي كانت عليه قبل ظهور مشاريع الأجهزة البيروقراطية؛ أي قبل تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي.

ـ **في المجال السياسي**، كان المحافظون الجدد يعملون على إعادة صياغة العالم وفق نظام جديد يكرس الهيمنة الأمريكية على العالم، بحيث تبقى الولايات المتحدة قادرة على الدفاع عن ذلك النظام إلى الأبد.

ـ **في المجال الاجتماعي**، كان تيار اليمين المسيحي يطمح إلى سن قوانين وتشريعات جديدة تضمن بقاء المجتمع الأمريكي، كمجتمع مسيحي، لا يسمح بالممارسات الفردية التي تهدد تماسك الأسرة وتضعف من سيطرة الكنيسة.

ويجمع التيارين الأخيرين حلف متين مع الحركة الصهيونية وإسرائيل، وقد تمكن هذا التحالف من بسط سيطرته على المؤسسات الدولية، فأصبح البنك الدولي يتصرف كذراع اقتصادية للبيت الأبيض، كما أصبح صندوق النقد الدولي يعمل كذراع مالية لوزارة الخزانة الأمريكية.

وفي الوقت ذاته، أشاع هذا التحالف الثلاثي أجواء فكرية ديماغوجية على امتداد العالم، مستخدماً في ذلك أجهزة إعلام عملاقة بأدوات وآليات التكنولوجيا الحديثة وأنظمة المعلوماتية.

وقد استطاع هذا التحالف، ومنذ عهد ريغان في مطلع الثمانينيات، أن يخلق تطورات هامة وتغييرات شاملة داخل الولايات المتحدة، وقد تمثلت هذه التطورات والتغييرات في ثلاثة عوامل:

ـ الأول إلغاء الضوابط التي تنظم نشاط الأسواق المالية

وكان أخطر ما في هذا الإجراء، رفع جميع القيود التي تنظم نشاط المؤسسات المالية.

---

(٢) تشريعات العهد الجديد (New Deal) وتتضمن البرنامج الذي وضع في عهد الرئيس الأمريكي روزفلت وارتبط باسمه عام ١٩٣٣، بهدف مواجهة تداعيات أزمة الكساد العظيم التي نشبت في ثلاثينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة، ويلتقي هذا البرنامج مع توجهات النظرية الكينزية، وهو يتضمن ثلاثة عناصر:
١ ـ برنامج إغاثة العاطلين عن العمل وبرنامج إغاثة طوارئ للمحتاجين.
٢ ـ قوانين جديدة لتنظيم أسواق المال وقوانين إصلاح المصارف.
٣ ـ خطة اقتصادية لتنشيط عجلة الاقتصاد، خصوصاً في المجالين الزراعي والصناعي.

ـ الثاني خصخصة المرافق العامة وتحويل «السلع العامة» إلى «سلع خاصة»

وطالت هذه العملية مرافق حيوية تخص الأمن في المرافئ والمطارات وبعض الأمور الأخرى ذات الطابع العسكري. هذا فضلاً عن خصخصة الاكتشافات العلمية الجديدة، وتكريس الحق الفردي للملكية الفكرية.

وفي الوقت ذاته، عارضت الولايات المتحدة توقيع معاهدات دولية لمقاومة الأخطار التي تهدد البيئة وتغير المناخ، كما أنها، وهي أقوى وأغنى دولة في العالم، ما زالت دون نظام للتأمين الصحي، وهناك قسم مهم من مواطنيها دون أي تأمين صحي، كما أن قسماً مهماً منهم يعيش دون خط الفقر.

ـ الثالث تبنّي العقيدة العسكرية لحروب الصدمة والرعب الاستباقية

وقد تضافرت هذه العوامل الثلاثة في إحداث تغيير شامل في بنية الاقتصاد السياسي للمجتمع الأمريكي، ونجم عن هذا التغيير اتساع كبير في الفجوة بين الأغنياء والفقراء على نحو هدد الطبقة المتوسطة. هذا فضلاً عن تزايد انتشار عمليات «المغامرات» المالية في الداخل، و«المغامرات» العسكرية في الخارج.

وقد تصرفت إدارة بوش، في سياستها الخارجية، تماماً كما تصرفت المؤسسات المالية الأمريكية. وقد كانت المؤسسات المالية تعتقد، بعد أن «تحررت» من القيود، أنها المرجع المالي الوحيد في العالم؛ فيكفي أن تضع توقيعها على أي ورقة، حتى تتحول هذه الورقة إلى ثروة. وهكذا تصرفت إدارة بوش، انطلاقاً من أنها القوة الوحيدة في العالم المسؤولة عن قضايا الحرب والسلام، وهي القوة الوحيدة التي يحق لها تصنيف الشعوب والدول الأخرى في العالم بين ديمقراطية ودكتاتورية، وتفرز دول العالم والشعوب ما بين قوى الخير وقوى الشر. كما أن صناديق ومؤسسات المال أخذت بإصدار سندات «الرهون دون المستوى»، التي تعتمد على أموال الآخرين، وكذلك أخذت إدارة بوش تخوض الحروب بتمويل يعتمد على الاقتراض من الخارج، وليس من دافع الضرائب الأمريكي. وقد انتهت إدارة كلينتون عام ٢٠٠٠ وفي الخزينة الأمريكية فائض يقدر بمبلغ ٢٤٦ مليار دولار، في حين عانت الخزينة بعد سنة من غزو العراق عجزاً بلغ ٦٥٦ مليار دولار.

وتاريخ الولايات المتحدة، منذ الثمانينيات (ولاية ريغان)، هو تاريخ للأزمات. ففي نهاية الثمانينيات، شهد الاقتصاد الأمريكي أزمة بيوت الادخار والإقراض، حيث أُعلن إفلاس ٧٤٧ بيتاً منها، ونتج من ذلك خسارة المدخرين مئة وستين مليار دولار. وتكلفت الحكومة الأمريكية مبلغ ١٢٤ ملياراً لتعويض الخسارة. وكان السبب الرئيسي هو رفع القيود عن الأسواق المالية الذي أعطى صناديق الادخار والإقراض حرية العمل وكأنها بنوك تجارية دون أي رقابة. ونتج من ذلك قيامها باستثمارات ذات درجة مخاطرة كبيرة، في أجواء حمى الاستثمار العقاري.

وبدأ عقد التسعينيات من القرن الماضي بركود اقتصادي انتهى مع حرب (عاصفة

الصحراء)، التي كانت ذات فائدة كبيرة للاقتصاد الأمريكي، حيث قامت دول الخليج العربية بدفع كامل تكاليفها، وفق التقديرات الأمريكية.

وحاولت إدارة كلينتون الديمقراطية إعادة الاستقرار إلى الوضع المالي، عن طريق تخفيض الإنفاق العسكري، حتى تمكنت من القضاء على العجز، وبالتالي تم تقليص حجم الاقتراض من الخارج. وقامت الإدارة الأمريكية بدور قيادي في معالجة الأزمات النقدية التي اجتاحت أوروبا (١٩٩٢ ـ ١٩٩٣)، وأمريكا اللاتينية (١٩٩٤ ـ ١٩٩٥)، وشرق آسيا (١٩٩٧ ـ ١٩٩٩)؛ بل وعملت على تجيير تلك الأزمات لصالح الرأسمالية الأمريكية. وانتهى القرن العشرون بأزمة صناعة التقنية العالمية، وبدأ القرن الحادي والعشرون بعام من الركود الاقتصادي، تبعه تولي بوش الابن الحكم، ثم الهجوم الانتحاري على نيويورك وواشنطن في ١١/ ٩/ ٢٠٠١، الذي كان منطلقاً لإعلان بوش الحرب الطويلة على الإرهاب.

٢ ـ الأزمة الراهنة

يصف بن بيرنانك، رئيس الاحتياطي الفيدرالي، المشهد المالي والاقتصادي الحالي في الولايات المتحدة على النحو التالي:

«الانقباض في النشاط الإسكاني الذي بدأ عام ٢٠٠٦، وما ترافق معه من تدهور في سوق الرهن العقاري، والذي أصبح واضحاً في العام الماضي (٢٠٠٧)، قاد إلى خسائر ضخمة في المؤسسات المالية، وإلى تضييق حاد في الظروف العامة للائتمان. تأثيرات الانقباض الإسكاني، والرياح المالية غير المواتية في النشاط الإنفاقي والاقتصادي، تضاعفت بسبب التزايد في أسعار الطاقة وباقي السلع، وهذا ما أنهك القوة الشرائية للأُسر، وزاد في معدلات التضخم. قبالة هذه الستارة، فإن النشاط الاقتصادي تقدم بخطوات بطيئة خلال النصف الأول من هذا العام، بينما حافظ التضخم على ارتفاعه».

ويقول: «يواجه الاقتصاد باستمرار العديد من الصعوبات، من ضمنها الإجهاد الحالي في الأسواق المالية، وأسعار المنازل المتهاوية، وسوق العمل الذي يضعف، والأسعار المرتفعة للنفط، والغذاء، والسلع الأخرى. . .! الأداء الفاسد للرهن الجانبي في الولايات المتحدة أثار المشاكل في الأسواق المالية الداخلية والعالمية، في الوقت الذي أصبح فيه المستثمرون أقل رغبة، بشكل واضح، في تحمل مخاطر الائتمان من أي نوع. . . العديد من المؤسسات والأسواق المالية ترزح تحت ضغط كبير جزئياً بسبب التوقعات الاقتصادية؛ وبالتالي، فإن التوقعات لطبيعة الائتمان تبقى غير مؤكدة. . .».

وفي حين كان صندوق النقد الدولي يتوقع أن يتعرض النمو الاقتصادي العالمي إلى التراجع في العام ٢٠٠٩، فإنه يعلن الآن أن الاقتصاديات القوية دخلت في حالة الانكماش. ويطالب، من أجل الخروج من هذه الحالة، بتخفيض جديد لأسعار الفائدة، وتخفيض آخر في الضرائب، وزيادة في الإنفاق؛ ويقول رئيس الصندوق: «إن الأسواق دخلت في مرحلة تقلص قيمة الأصول وانخفاض الأسعار واستنكاف المستثمرين. . . وإن فقدان الثقة يعوق النشاط الاقتصادي بتزايد».

أما الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن، فقد قال في مؤتمر صحفي بعد الإعلان عن الأزمة، مطمئناً الناس في الولايات المتحدة:

«أملي هو أن يأخذ الناس نفساً عميقاً، ويدركوا أن ودائعهم محمية من حكومتنا. إننا لا نرى النمو الذي نتمنى أن نراه، لكن النظام المالي متين بشكل جوهري»، فهل صدقه مواطنوه؟

لكن الرئيس الأمريكي المنتخب باراك أوباما، قال في أول مؤتمر صحفي له بعد انتخابه: «إننا نواجه أعظم تحدٍّ اقتصادي في حياتنا»، بعد أن سمع الأخبار السيئة حول فقدان ٢٤٠ ألف أمريكي وظائفهم في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨، وبعد وصول عدد العاطلين عن العمل إلى ١٠ ملايين أمريكي، أي بمعدل بطالة ٦,٥ بالمئة، فضلاً عمَّا تعانيه صناعة السيارات من انخفاض هائل في المبيعات. ومنذ ذلك التصريح، تضاعفت مشكلات البطالة وفقدان الوظائف، حتى وصلت نسبة البطالة إلى أكثر من ٨ بالمئة.

وفي الجانب الآخر من الأطلسي، ثمة المزيد من الأخبار السيئة عن الاقتصاد البريطاني، وغيره من الاقتصادات الأوروبية، مما جعل المحللين الاقتصاديين يقولون «إن هناك عاصفة تضرب الاقتصاد العالمي». وبالفعل، فقد امتدت الأزمة شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، ومن الاقتصاد المالي إلى الاقتصاد العيني، ولم يسلم منها قطاع أو بلد.

٣ ـ ملاحظات على الأزمة

وقد استخلصت من هذه الأزمة **بعض الملاحظات** التي قد تساعد في إلقاء المزيد من الضوء على ما حدث، وفي تفسيره:

الملاحظة الأولى: في تشخيص الأزمة

من الواضح أن هناك اختلافاً بيناً في تشخيص الأزمة، وصولاً إلى الوقوف على أسبابها الحقيقية. فما الذي حرك هذا الإعصار العالمي المالي العنيف؟ وما تفسير ما حدث؟

فسر البعض ذلك مع بدء الأزمة، بأنه مجرد نقص في السيولة؛ وذهب آخرون إلى تفسير الظاهرة بإعادتها إلى الإفراط في منح القروض العقارية؛ بينما وجد قسم ثالث في الأزمة إفرازاً طبيعياً، يمكن تجاوزه في اقتصاد رأسمالي عملاق.

لكن تفسيراً أعمق أخذ يربط الأزمة بطبيعة النظام في تطوره نحو الرأسمالية الاحتكارية.

ووسط هذا الصخب، أعتقد أن التفسير الحقيقي للأزمة، يجب ألا يقف عند ظواهرها المالية والاقتصادية، بل إن من الأفضل أن يتعدى ذلك إلى جوانبها السياسية والثقافية والاجتماعية.

الملاحظة الثانية: التفاوت في قراءة الأزمة وفقاً للانتماءات الفكرية والأيدلوجية

لم يستطع العديد من الاشتراكيين والماركسيين إخفاء شماتتهم بالاقتصاد الرأسمالي واقتصاد السوق، وأعلنوا أن الاقتصاد الرأسمالي على وشك السقوط، أو أنه قد سقط فعلاً؛

تماماً كما شمت الليبراليون الاقتصاديون، ودعاة اقتصاد السوق من الاشتراكية، عندما انهار الاتحاد السوفياتي وفشلت تجربته الاشتراكية؛ فقد أعلن هؤلاء، بكل جرأة، «نهاية التاريخ»[٣]، والانتصار الحاسم للنظام الرأسمالي.

وإذا كان دعاة اقتصاد السوق من الليبراليين الجدد، قد اتخذوا جانب التهوين من الأزمة، وأعلنوا ثقتهم بإمكانية تجاوزها؛ وإذا كان البعض من الاشتراكيين اعتبروها نهاية النظام الرأسمالي على نحو لا يخلو من التهويل؛ فإن الأمر لا يخلو من بعض المواقف والكتابات الموضوعية، التي لم تقع في شرك التهوين ولا التهويل.

الملاحظة الثالثة: في الغزارة الإعلامية التي تناولت هذه المسألة

تلاحَظ هذه الغزارة من خلال التدفق الإعلامي السريع، وفي تقديم تحليلات متسرعة، وفي عقد الندوات المتعددة التي شهدناها.

وإذا كنا لسنا ضد التناول الإعلامي للمشكلات، كجزء هام من الشفافية المطلوبة من أجل سلامة التوصل إلى المعالجات السلبية، فإن الخطورة هنا تتعلق بالتسرع في إطلاق الأحكام والتبرع في إعطاء الحلول، مما قد يسبب الفوضى والبلبلة ويُسهم في خلق أجواء من شأنها أن تؤدي إلى المزيد من تفاقم الأزمة.

الملاحظة الرابعة: تتعلق بنا، بالمنطقة العربية عموماً، وبسورية على وجه الخصوص

لقد بادر بعض المسؤولين في الحكومات أو في المصارف والشركات، إلى الإعلان عن عدم تأثير الأزمة في اقتصاداتنا، أو أن تأثيرها سيكون محدوداً، و«أن الأمور تحت السيطرة»؛ لكن تبين بعد ذلك أن أثر الأزمة يمتد ليشمل العالم كله، حتى ولو كان بعض الدول ليس مندمجاً كلياً في الاقتصاد العالمي.

وظهر ذلك جلياً في البلدان التي فيها أسواق مالية وبورصات، خصوصاً في الدول النفطية، التي بدا التأثير فيها في العمق، وفي مختلف فروع الاقتصاد، خصوصاً بعد انخفاض أسعار النفط. أما في البلدان غير المنتجة للنفط، فالتأثير مزدوج، من خلال علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم المأزومة، ومع البلدان المنتجة للنفط، سواء من حيث الاستثمارات، أو من حيث العمالة.

وبالنسبة إلى سورية، صحيح أن مناداة الفريق الاقتصادي الحكومي ورجال الأعمال (الجدد خاصة) بالاندماج في الاقتصاد العالمي والالتحاق بالعولمة، لم تتحقق كلياً، بفضل قرار القيادة السياسية التي كانت تفضل عدم الانجرار وراء سراب وعود المؤسسات الدولية،

(٣) إشارة إلى «نظرية» فوكوياما الذي يعتبر بموجبها سقوط الاتحاد السوفياتي، بمثابة انتصار للنظام الرأسمالي، وهذه هي نهاية التاريخ. وقد تراجع فوكوياما عن هذه النظرية في ما بعد، وإن بقي العديد من غلاة الليبراليين ما يزالون يعتقدون بها.

هذا فضلاً عن المعارضة والممانعة التي سادت الأوساط السياسية والشعبية والأكاديمية للسياسات الاقتصادية والمالية التي بدأ هذا الفريق الاقتصادي باتباعها، والتي تتسم بالانحياز لليبرالية الاقتصادية الجديدة وبرنامج «توافق واشنطن»(٤)، لكن ومع ذلك، فإن «رذاذ» الأزمة أصاب الجميع على نحو آخر، خصوصاً بعد تحول الأزمة وامتدادها إلى القطاع الاقتصادي العيني في الصميم، أي مع تحول الأزمة المالية إلى أزمة ركود، مما يجعل انتقال الأزمة إلينا أمراً مؤكداً، حيث سنشهد أثر ذلك في المبادلات التجارية وفي السياحة وفي الاستثمار.

الملاحظة الخامسة: جذور الأزمة

لقد شهدنا واطلعنا على النتائج الكارثية للأزمة، داخل الولايات المتحدة، وفي العالم أجمع: إفلاسات وانهيارات لمصارف كبرى ولشركات عملاقة ولمؤسسات مالية عريقة، وبطالة أصابت مختلف القطاعات، وتشريد ملايين العائلات واقتلاعها من بيوتها. . . إلخ.

وانتقلت هذه الأزمة ـ التي بدأت في قلب الرأسمالية العالمية ومركزها ـ إلى باقي الاقتصادات، وإلى حيث يوجد استثمار وتجارة؛ ثم انتقلت من القطاع المالي إلى الاقتصاد العيني.

وأرى أن جذور الأزمة تكمن في أمرين أساسيين:

الأول هو التطور الحاصل في المجتمع الصناعي، وتحوله إلى مجتمع معلومات، وظهور نمط جديد من الرأسمالية هو «الرأسمالية المعلوماتية»، فضلاً عن التطور الحاصل في الرأسمالية ذاتها، من رأسمالية المنافسة، إلى الرأسمالية الاحتكارية. والانتقال إلى الرأسمالية المعلوماتية، يعني الانتقال من التركيز على الإنتاج المادي، إلى التركيز على إنتاج العلامات والصور والأوراق، مستفيدة من التطور الحاصل في الاتصالات وتكنولوجيا المعلوماتية. وأدى ذلك إلى تخلي الدول الصناعية المتقدمة عن صناعات عديدة، إما بسبب أثرها الملوث للبيئة، وإما بسبب حاجتها إلى يد عاملة كثيفة. وفي المقابل، توسع النظام المالي والخدمات المالية، كما برزت نزعة السيطرة على مصادر الطاقة، خصوصاً النفط. وازدادت حمى المضاربات بالعقود الآجلة للنفط، وبأسعار المواد الغذائية، خصوصاً بعد ظهور إمكانات استخدام المواد الغذائية في توليد الطاقة.

أما الأمر **الثاني**، فهو السياسات الاقتصادية الكلية التي تم انتهاجها في إطار «توافق واشنطن» والتي تتلخص **أولاً** في تحرير الأسواق والتجارة الخارجية، وتحرير حركة رأس المال مع غياب الشفافية والرقابة وفي إطار العولمة المالية والاقتصادية؛ و**ثانياً** في الوصول إلى

(٤) توافق واشنطن أو إجماع واشنطن هو التقاء ثلاث جهات مركزها واشنطن هي (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وحكومة الولايات المتحدة) في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، على برنامج معين يساعد الدول الاشتراكية السابقة ودول التخطيط المركزي على التحول نحو اقتصاد السوق الحر والانفتاح الاقتصادي ضمن برنامج «التثبت الهيكلي والتكيف» الذي دُعي بـ«الإصلاح الاقتصادي».

حكومة الحد الأدنى، مما يعني تخفيض الإنفاق العام وانسحاب الدولة بالتالي من الشأن الاقتصادي والاجتماعي.

وهذا يفسر ارتباط الأزمة بالسياسات المالية والضريبية والنقدية، وبسياسات التجارة الخارجية والتوزيع والاستثمار والاستهلاك، فضلاً عن مستويات الأجور والأسعار.

ورافق ذلك تصاعد العمليات المالية في المراكز الرأسمالية العالمية وفي ما بينها، حتى أصبحت هذه العمليات تشكل ٩٥ بالمئة من مجموع المعاملات الاقتصادية العالمية. وأسهمت في ذلك السياسات المالية والنقدية غير الخاضعة للرقابة، ومن بينها زيادة الإصدار النقدي للدولار، مستغلاً كونه أداة المعاملات المالية الدولية الرئيسية، ما جعل الدولار يجوب أنحاء الكرة الأرضية، محملاً جهد ملايين البشر في أوراق مالية لا تساوي أكثر من كلفة طباعتها، لتحصد ملايين الدولارات لمصلحة الشركات متعددة الجنسيات، وأثرياء العالم، والاقتصاد الأمريكي، على حساب مئات الملايين من الشعوب الفقيرة.

وفي هذا الإطار، تبلورت سياسة الإدارة الأمريكية الاقتصادية برئاسة بوش الابن، كاستمرار لسياسة الرئيس الأمريكي الأسبق ريغان، في ثمانينيات القرن الماضي، التي تمحورت في الداخل حول:

- استخدام أسعار الفائدة للحد من التضخم.
- تخفيض الضرائب على الشركات والأغنياء بوجه عام.
- إطلاق حرية المصارف والائتمان دون قيود أو رقابة.
- الحد من الإنفاق الاجتماعي.

وتعتبر هذه السياسة العماد الأساسي للثورة المضادة للكينزية، ما يعني «طغيان» اقتصادات العرض على اقتصادات الطلب(٥).

أما في الخارج، وبعد أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، فقد أعلن الرئيس الأمريكي بوش

(٥) نظريات اقتصاديات العرض (Supply Economics): يستند اقتصاديو العرض، إلى قانون المنافذ الذي صاغه جان ـ باتيست ساي عام ١٨٠٣، وينص هذا القانون على أن إجمالي العرض يخلق الطلب، حتى إن كل عدم توازن اقتصادي كلي، ومنه بالأخص تواجد البطالة، لا يمكن أن يتولد إلا عن صدمات خارجية أو سوء سير العمل في الأسواق، ونظريات العرض قريبة من النظرية النقودية، إلا أنها تأخذ عليها التركيز على المعروض النقدي. ويعتقد اقتصاديو العرض أن الضرائب المفروضة على الدخل وعلى الأرباح لا تشجع، مع تزايدها، على الاستثمار والمبادرات والادخار، لذا فهم يقترحون إجراء تخفيض ضريبي كبير في الضريبة المباشرة، وتلخص نظريتهم بأن المشكلة الاقتصادية تكمن في تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي، هذا التدخل الذي يعرقل العمل الحر للأسواق ولرجال الأعمال.
أما نظريات اقتصاديات الطلب (Demand Economics)، فقد ظهرت وهيمنت على الفكر الاقتصادي والسياسات الاقتصادية إثر أزمة الكساد العظيم (١٩٢٩) وتداعياتها، واستندت هذه النظريات إلى كتابات الاقتصادي البريطاني كينز، خصوصاً في كتابه عن الموضوع المشار إليه أعلاه.

الابن حربه الطويلة ضد الإرهاب، فاجتاح أفغانستان واحتل العراق ودمره. وحوّل العولمة، باستخدام القوة العسكرية، إلى أداة عنيفة عمياء، من أجل فرض جدول أعمال الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وتطويع البشرية لخدمة أهداف المصالح الإمبريالية، والمحافظة على الأمن القومي الأمريكي.

وباختصار، يمكن القول إن السبب الرئيسي للأزمة يكمن في ثلاثة عناصر مؤثرة في السياسات الاقتصادية الكلية: العنصر **الأول** هو حالة عدم الاستقرار في الاقتصاد الأمريكي؛ و**الثاني** هو الدور الإمبريالي للولايات المتحدة في العالم؛ فيما العنصر **الثالث** هو التطور الحاصل في الطبيعة الرأسمالية الأمريكية.

وكان الجوهر الأيديولوجي الذي يكمن في خلفية تلك السياسات هو «الليبرالية الاقتصادية الجديدة».

الملاحظة السادسة: الجانب الثقافي والأخلاقي للأزمة

إذا كانت هذه الملاحظات، من خلال عرضنا السابق، تعطي تفسيراً مالياً واقتصادياً وسياسياً للأزمة، فإن هذا التفسير يكتمل في جانبه الثقافي.

ففي غياب الوازع الأخلاقي، تتحول هذه السياسة إلى غول حقيقي يلتهم كل من يقف في طريقه، انطلاقاً من الخلفية الاقتصادية التي تنطلق من مجموعة من الافتراضات، مؤداها أن الأسواق قادرة على تصحيح أي خلل، وأنها قادرة على أن تتوازن من تلقاء نفسها دون رقابة، وبمعزل عن الدوافع الأخلاقية والإنسانية.

كما أن هذه الثقافة، تنطلق من اعتقاد الإدارة الأمريكية أنها تمتلك الحق الذي يصل إلى مستوى الحق الإلهي في فرض برامجها على العالم، ضاربةً عرض الحائط بمصالح الشعوب والشرعية الدولية.

لقد سيطر على الثقافة الأمريكية والقيم المنبثقة عنها، توجهان أساسيان:

ـ **التوجه الأول** هو القوة الاقتصادية والقوة العسكرية الأمريكيتان اللتان تم دمجهما في إطار عسكرة العولمة من أجل فرض الثقافة والقيم الأمريكية على شعوب العالم، وفرض برنامج «توافق واشنطن» على جميع البلدان، حتى باستخدام القوة العسكرية.

ـ و**التوجه الثاني** هو الجشع الذي سيطر على جميع المظاهر وعلى السلوك اليومي للأمريكيين، وعلى علاقات الولايات المتحدة بدول العالم.

الملاحظة السابعة: في كون هذه الأزمة ليست الأولى، ولا الأخيرة

ففي الثلاثين سنة الأخيرة، وبحسب مصادر المؤسسات الدولية، تعرض الاقتصاد الرأسمالي إلى ١٢٤ أزمة مالية، تتفاوت حدتها وآثارها وفقاً للظروف والمعطيات؛ لكن ما يميز هذه الأزمة هو الآثار التي ستكون في العمق، بسبب التصاعد الهائل في حجم المعاملات المالية.

فقد كانت هذه المعاملات تغطي عمليات الإنتاج والتجارة؛ أما اليوم، فقد وصل حجم المعاملات المالية إلى أرقام مذهلة، تتجاوز ألفي تريليون دولار في العام، في حين إن الناتج المحلي العالمي لا يتجاوز ٤٤ تريليون دولار. فالأزمة إذن إنما هي أزمة هيكلية حقيقية للنظام الرأسمالي الاحتكاري، حيث وصلت التناقضات إلى حدودها القصوى في إطار عولمة مالية ومن خلال التحولات الجارية.

وينتشر القلق في أوساط المؤسسات المالية والشركات الكبرى، بسبب بوالص التأمين التي يحملها الملايين من الأفراد والمؤسسات، وتسمى سوق هذه البوالص بسوق «مبادلة عجز السداد»، وهي بوالص غير نظامية، صممت خصيصاً لمن يرغب في الكسب السريع بعيداً عن أي رقابة.

وتقدر قيمة التأمينات في السوق البديلة غير النظامية بـ ٦٠ تريليون دولار على أملاك كانت قيمتها في مطلع عام ٢٠٠٨ نحو ٥ تريليونات دولار. وقد انخفضت قيمة هذه الأملاك، لكن قيمة تأميناتها ستبقى على حالها.

وكانت سوق التأمينات السبب الأساسي في تفشي شح السيولة بين المصارف والمؤسسات المالية. وعندما نقول إن القادم في مسار الأزمة سيكون أسوأ، فإن من بين ما نعنيه، هو النتائج المترتبة على «إقفال» سوق تأمين عجز السداد، الذي يمكن أن يتم في إطار إصلاح الأسواق المالية، والذي لن ينجو من نتائجه أحد، حيث ستعم الخسائر الهائلة جميع مظاهر الحياة الاقتصادية.

الملاحظة الثامنة: بأي نوع من الأنظمة الرأسمالية تتعلق الأزمة؟

عندما نقول إن الأزمة هي أزمة النظام الرأسمالي، وأزمة تتصل بهيكلية الرأسمالية، فأي نظام رأسمالي نعني؟ وأي رأسمالية نعني؟ إذ ليس هناك نظام رأسمالي واحد أو رأسمالية واحدة، بل هناك:

ـ الرأسمالية الأمريكية (الأنغلوساكسونية)، التي تدّعي أن الأسواق قادرة على ضبط نفسها.

ـ والنموذج الأوروبي للرأسمالية، الذي يواجه مشكلات مختلفة تماماً، انطلاقاً من التزاماته الاجتماعية.

ـ والرأسمالية اليابانية، التي تواجه متاعب أقل في التكيف والانتقال، لتجنبها الفردانية المفرطة.

ـ والرأسمالية الصينية التي ولدت في رحم النظام الشيوعي الصيني، ومثلها رأسمالية سنغافورة. ويطلق الأمريكيون على الاثنتين الرأسمالية الاستبدادية.

ونجد أصداء هذا الاختلاف، في السياسات الاقتصادية والمالية، وفي المعالجات المطروحة للأزمة، حتى داخل إطار الرأسمالية الواحدة، كما هي الحال في انفراد ألمانيا في طرح حلول بعيداً عن التوجهات الأوروبية.

الملاحظة التاسعة: في العولمة المالية

إن هذه الأزمة وقعت في إطار التحولات التي تشهدها الأسواق المالية في ظل العولمة المالية، مما يجعل من الضروري التطرق إلى الأبعاد الرئيسية لهذه العولمة المتمثلة في العناصر التالية:

ـ النمو الهائل للتدفقات الاستثمارية غير المباشرة، والزيادة السريعة في معاملات الأوراق المالية عبر الحدود.

ـ نمو التعامل في الأوراق المالية بوتيرة أعلى من نمو التجارة الدولية.

ـ الارتباط المتزايد بين مؤشرات أسعار الأسهم في الأسواق الصاعدة ومؤشر أسعار أسهم شركات التكنولوجيا المتقدمة.

ـ تنامي التعاملات في المشتقات المالية واتساع نطاق استخدامها وتنوعها.

ـ هيمنة الفكر الليبرالي الجديد المتمثل في «وفاق واشنطن».

ـ التقدم الحاصل في أنظمة المعلوماتية والاتصالات.

ـ تنامي ظهور المؤسسات المالية العملاقة والمركبة، التي تتمتع بقدر هائل من حرية الحركة والمناورة.

٤ ـ نتائج الأزمة الراهنة

لم تظهر مفاعيل الأزمة بكاملها حتى الآن، فهي ما تزال في بداياتها. ولكن يمكن رصد ست نتائج بارزة. ولا شك في أن نتائج أخرى سوف تظهر في ضوء التقدم الحاصل في «مسيرة» الأزمة من جهة، وفي المعالجات الآنية التي تم اعتمادها في العديد من الدول والتكتلات الاقتصادية الدولية.

النتيجة الأولى

قادت الأزمة المالية ـ التي بدأت في المركز الرئيسي للنظام الرأسمالي، وفي إطار السياسة المالية والاقتصادية، ونتيجة للتشابكات والتداخلات بين فروع الاقتصاد من جهة، واقتصادات مختلف الدول من جهة ثانية ـ إلى أزمة الركود العالمي، والتي من بين مظاهرها:

ـ تباطؤ النمو الاقتصادي على المستوى العالمي، وتراجع أسعار النفط وأسعار المواد الأولية والغذائية.

ـ تصاعد البطالة وتفاقم التضخم.

ـ إفلاسات وانهيارات في الشركات والمؤسسات المالية، وفي أهم معاقل الاقتصاد العيني.

ـ تراجع الاستثمار وانسحاب رؤوس الأموال.

النتيجة الثانية

أظهرت الأزمة المالية والاقتصادية فشل سياسات الليبرالية المالية والاقتصادية الجديدة، سواء على المستوى المحلي، أو في العلاقات الاقتصادية بين دول العالم المنخرطة في الاقتصاد العالمي. وهذا يعني فشل توجهات السياسة الاقتصادية، وفشل الاستراتيجية الأمريكية المتمثلة في توجهات اليمين المحافظ، الذي آمنت به الإدارة الأمريكية، بقيادة الرئيس جورج بوش الابن.

النتيجة الثالثة

فشل الافتراضات التي يقوم عليها اقتصاد السوق الحر. وأهم هذه الافتراضات، قدرة السوق على تصحيح الاختلالات والانحرافات ذاتياً.

النتيجة الرابعة

أبرزت الأزمة، أهمية وضرورة دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، وأهمية وجود تنظيم ورقابة على الأسواق، فضلاً عن أهمية وضرورة التدخل الإيجابي من قبل الدولة في الأسواق.

النتيجة الخامسة

أسقطت الأزمة دعاوى الاندماج في الاقتصاد العالمي والالتحاق بالعولمة، كسبيل وحيد للبلدان النامية من أجل تحقيق النمو والتقدم.

النتيجة السادسة

أظهرت هذه الأزمة وتداعياتها، أهمية البحث في النظام الاقتصادي والاجتماعي عن بدائل، مما أعاد طرح مسألة مستقبل الرأسمالية، ومستقبل عملية التنمية في بلدان العالمين الثالث والرابع.

ثانياً: كيف تعاملت الحكومات المعنية مع الأزمة؟

في إطار البحث عن حلول، تم اتخاذ عدد من الإجراءات والمعالجات في مختلف الدول، وخصوصاً في الدول الصناعية المتقدمة، بما فيها الدول الصاعدة، وتحت ضغط الولايات المتحدة. تمحورت المعالجات في الإجراءات التالية (علماً أن خطة الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما، لا تخرج في خطوطها العامة عن ذلك):

- ضخ كميات من السيولة النقدية.
- تخفيض معدلات الفوائد.
- شراء أصول المصارف والشركات المتعثرة.
- ضمان ودائع الأفراد.
- المطالبة بتشديد الرقابة على عمل المؤسسات المالية ومحاسبة المسؤولين عن الأزمة.

وقد تفاوت عمق هذه الإجراءات ومداها ما بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان والصين وروسيا خاصة، وفقاً للظروف الخاصة بكل منها، كما تفاوتت الإجراءات في دول الاتحاد الأوروبي وفقاً لمنظور كل منها إلى الأزمة.

وكان من الواضح أن هذه المعالجات لا تمس جوهر المشكلة، وإنما تعالج مظاهرها. لهذا فقد تعالت بعض الأصوات المنادية بوضع الأسس لقيام نظام عالمي جديد.

ففي حين خرجت بعض الأصوات تقول إن الإجراءات المتخذة، إنما تهدف إلى تهدئة الأسواق المالية، والتخفيف من الهلع الذي أصاب المتعاملين فيها وغير المتعاملين، وذلك من أجل إعادة الثقة إلى النظام المالي والمصرفي، مع عدم المساس بالأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الحر؛ كانت هناك مناداة صريحة إلى قيام نظام عالمي جديد فضلاً عن الإعلان عن فشل النظام الرأسمالي. وقد أعلن الرئيس الفرنسي ساركوزي صراحة أن «الأزمة تعني انتهاء عصر الأسواق المالية الحرة»، وطالب وزير المالية الألماني الولايات المتحدة بالاعتراف بأنها «لم تعد قوة اقتصادية عظمى».

وحتى من داخل الولايات المتحدة، كانت هناك تحليلات ومواقف من اقتصاديين بارزين، وسياسيين لهم وزن كبير، يُدينون فيها النظام الاقتصادي الأمريكي، ويلقون المسؤولية على الإدارة الأمريكية في الأزمة.

وفي هذا، يقول الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون في ندوة البنك الوطني الكويتي الدولية ـ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨:

«إن أحد أهم أسباب الأزمة المالية الحالية التي يعيشها الاقتصاد الأمريكي، التي ألقت بظلالها على دول العالم أجمع، يرجع إلى أن ٩٠ بالمئة من الأرباح التي تم جنيها في السنوات الأخيرة ذهبت إلى ١ بالمئة فقط من الأمريكيين».

وتكمن المشكلة، كما يقول كلينتون، في أن «سنوات الرخاء التي شهدها الاقتصاد الأمريكي لم تفلح في إيجاد الكم المطلوب من فرص العمل، ولم تحقق الرفاهية للجميع».

إن النتائج التي ذكرناها، تؤكد فشل الولايات المتحدة وسياساتها، سواء على الصعيد الداخلي، أو على الصعيد الخارجي.

على الصعيد الداخلي، كانت مصالح الاحتكارات هي ما يقف خلف السياسات المالية والاقتصادية، وتمثل هذه المصالح توجهات الجماعات التي تسيطر على أعمال الإنتاج العسكري والصناعي والخدمات والمواصلات والاتصالات، فضلاً عن مصالح المؤسسات المالية والمصرفية. وهذا يعني أن مركز الثقل في القرار الاقتصادي، لم يعد في الاستحواذ على فائض القيمة الناتج من عمليات الإنتاج فقط، وإنما إعادة توزيع الأرباح الناتجة من المشتقات للاستثمارات المالية، وهذا يمثل جوهر استراتيجية الجماعات الاحتكارية التي تستهدف خطف الربح الاحتكاري الناتج من الاستثمارات المالية؛ مما نجم عنه تلك الفقاعات المالية التي تعبر عن منطلق التوظيفات المالية ذاتها.

وفي ظل العولمة المالية، تصبح هذه الأزمة معبرة فعلاً عن الخلل في هيكلية النظام الرأسمالي. ويدرك «سَدَنةُ» النظام الرأسمالي هذه الحقيقة، لهذا نرى الولايات المتحدة، في الوقت الذي تبتعد فيه عن المعالجة الجذرية للأزمة، تتجه إلى تحميل الآخرين وزر أعمالها، فتلقي بعبء الأزمة على الدول الأوروبية والصين ودول الخليج العربي خاصة. ومن هنا جاءت الدعوة إلى اجتماع ما سُمي بـ «مجموعة العشرين» في واشنطن، حيث انتهت القمة إلى رفض فكرة سلطة عليا لضبط النظام المالي الدولي، معتبرة أن ضبط السوق هو مسألة وطنية.

في مقابل ذلك، أُعطي صندوق النقد الدولي دوراً أكبرَ في مراقبة النظام المالي. والصندوق كما هو معروف، هو الشريك العملي للبنك الدولي وحكومة الولايات المتحدة في برنامج «توافق واشنطن».

إن رفض مجموعة العشرين فكرة سلطة عليا لضبط النظام المالي الدولي، إنما يعني إعفاء الولايات المتحدة والدول الصناعية الكبرى من مسؤولياتها في الأزمة، كما يعني إبقاء صناديق المضاربة دون تنظيم، وكذلك صفقات مبادلة القروض المتعثرة.

لقد وقع الاجتماع تحت ضغط الولايات المتحدة بعدم المساس بمبادئ السوق الحرة، وانتهاك السيادة الاقتصادية للدول وعدم العودة إلى نظام الحمائية. وهذا يعني إبقاء الأزمة مفتوحة دون أُفق عملي يُخرج الاقتصاد العالمي من مرحلة ما تزال في بدايتها، بعد أن بدأ الركود يجتاح بعد الولايات المتحدة اليابان ودول الاتحاد الأوروبي وجميع دول العالم، بحكم تلك الشبكة من العلاقات التي نسجتها مؤسسات العولمة المالية ومنظمتها التجارية؛ ما يضع شعوب العالم، وعلى الأخص شعوب العالم الثالث، ومن بينها الشعوب العربية، أمام تحديات كبرى.

إن المشروع الوحيد الذي تملكه الدول الصناعية المتقدمة التي تسيطر عليها وعلى قراراتها الاحتكارات الرأسمالية، هو أن تعمل على إعادة إنتاج العلاقات الرأسمالية، والنظام الرأسمالي الاحتكاري على نحو أقوى من السابق. وقد عودتنا الرأسمالية على قدرتها على تجاوز الأزمات، وعلى مرونتها الفائقة في تسخير النظام لخدمة عملية استمرارها. لهذا، أعتقد أنه ليس من المستحيل أن تنجح الإجراءات المتخذة، أو التي ستتخذ في هذا الإطار في انتشال النظام الرأسمالي من الانهيار. لكن هذا يعني أن نظل ننتظر الأسوأ القادم، ما دامت المعالجات لا تتجه إلى أصل المشكلة.

ثالثاً: ما السياسات الاقتصادية التي يمكن الأخذ بها من البلدان النامية للتخفيف من وقع الأزمة؟

سعت الرأسمالية الاحتكارية العالمية، منذ بدأت الأزمة بالظهور، إلى نقل أعبائها إلى خارج دول المراكز الرأسمالية، بعد أن سعت أولاً إلى نقلها خارج الولايات المتحدة، ومن الطبيعي أن تسعى إلى تحميل شعوب العالم الثالث وزر سياساتها المتوحشة، فتنقل إلى بلدان العالم الثالث الأزمة بتداعياتها السلبية المختلفة.

لهذا، فقد عملت ضمن استراتيجية ثابتة، على ثلاثة أمور: **الأول** هو تخفيض قيمة

احتياطيات البلدان النامية؛ و**الثاني** هو تخفيض أسعار المواد الأولية (خصوصاً النفط والمواد الزراعية)؛ و**الثالث** هو رفع أسعار السلع الصناعية المنتجة لديها.

لكن هذه الأزمة قد تفتح آفاقاً جديدة في البلدان النامية، ومنها البلدان العربية (خصوصاً غير النفطية)، في ما لو توفرت الإرادة السياسية؛ ما يعيد هذه البلدان إلى طريق التنمية الوطنية والقومية المعتمدة على الذات. وهذا يقتضي بالدرجة الأولى فك الارتباط مع الاقتصاد العالمي، وفرض شروطها للتعامل مع الدول الصناعية المتقدمة، وبالتالي تبني سياسات اقتصادية كلية مغايرة للتوجهات الليبرالية الاقتصادية الجديدة. وهذا يعني العمل المشترك (في إطار الديمقراطية والمشاركة الشعبية) وبالتعاون بين الدول النامية عموماً، والدول العربية على وجه الخصوص على:

ـ إفشال السيطرة المعولمة للاحتكارات العالمية، ولمؤسساتها (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية).

ـ الوقوف في وجه التحكم العسكري في العالم الذي تقوده الولايات المتحدة وحلفاؤها.

ـ السيطرة الوطنية على أسواق المال والنقد.

ـ السيطرة على التكنولوجيا الحديثة.

ـ السيطرة على الموارد الطبيعية.

ـ التمكين الاقتصادي الوطني، وبناء اقتصاد وطني قوي ومتين، من خلال إعادة الاعتبار إلى دور الدولة التنموي.

ـ الاهتمام بالتربية والتعليم وصحة المواطنين.

ـ التعاون المشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص، ضمن خطة وطنية تنموية، تعيد الثقة بالاستثمار العام.

ـ الاعتماد على الموارد الوطنية وتوجيهها نحو التنمية.

ـ التوجه نحو الاستثمار الزراعي، وربط الإنتاج الزراعي بالإنتاج الصناعي، سواء من حيث إنتاج وسائل الإنتاج، أو تصنيع الإنتاج الصناعي؛ ما يقتضي اعتماد استراتيجية وطنية للتنمية الزراعية والصناعية.

ـ دفع العمل الاقتصادي العربي المشترك، باتجاه الاستثمار المنتج والتكامل الاقتصادي.

رابعاً: تأثير الأزمة في الاقتصاد السوري، وكيفية الحد من آثارها

١ ـ تأثير الأزمة في الاقتصاد السوري

أصبح واضحاً أن الأزمة أثرت وستؤثر، بالعمق، في مختلف القطاعات الاقتصادية السورية، شأنها في ذلك شأن ما يجري في سائر أنحاء العالم. وسيبدو تأثيرها واضحاً في

القطاعات الصناعي والسياحي والمالي. لكنني ألفت النظر إلى ملاحظتين: **الأولى** أن التأثير السلبي للأزمة العالمية يزداد كلما كان الاندماج في الاقتصاد العالمي أكبر؛ و**الثانية** أن الأزمة الاقتصادية في سورية، بدأت قبل الأزمة العالمية، وهي ناجمة عن السياسات الاقتصادية الكلية التي اتبعها الفريق الاقتصادي في الحكومة، والتي تخالف توجّهات القيادة السياسية. واليوم، وبعد تفاقم الأزمة الداخلية، يدّعي أركان الفريق الاقتصادي أن ذلك بسبب الأزمة العالمية، في حين إن ما يعانيه الاقتصاد السوري هو ثمرة تلك السياسات الخاطئة.

اندفع الفريق الاقتصادي في الحكومة، للدعوة إلى الاندماج بالاقتصاد العالمي، والانخراط بالعولمة، واتخذ منذ سنوات خطوات عملية وجدية في إطار السياسات الاقتصادية الكلية لليبرالية الاقتصادية الجديدة، مصغياً إلى نصائح وإرشادات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنتشياً بالثناءات التي تأتيه من بعثات هاتين المؤسستين الدوليتين اللتين تعملان، في إطار «توافق واشنطن»، على الترويج لتلك السياسات، في محاولة منها لدفعه إلى المزيد من الإجراءات الليبرالية الاقتصادية الجديدة.

وقد ألمحنا إلى موقف القيادة السياسية، التي اتخذت اتجاهاً مغايراً، عندما أقرت الأخذ بسياسات «اقتصاد السوق الاجتماعي» التي هي قطعاً، غير سياسات اقتصاد السوق الحر، إلا أن ممارسات الفريق الاقتصادي الحاكم وقراراته، أخذت منحىً آخر، مستفيدة من الضعف العام في الثقافة الاقتصادية، وبحالة الحصار الاقتصادي والسياسي المفروضة على سورية من قبل الولايات المتحدة، بسبب مواقفها الوطنية والقومية، فذهبت بعيداً في سياساتها الاقتصادية الكلية، حيث تركزت هذه السياسات في إطار «العولمة المالية والاقتصادية» على منح القطاع الخاص الدور الأكبر في الاقتصاد، وتقليص دور القطاع العام. وتمثل ذلك في الخطوط العامة التالية:

- تحرير التجارة الخارجية، كقاطرة للنمو، كما يعرفها الفريق الاقتصادي.
- تحرير الأسعار والأسواق المحلية.
- تخفيض الضرائب على الأغنياء والشركات الكبيرة، تشجيعاً للاستثمار.
- الإلغاء التدريجي للدعم المقدم من الحكومة لأسعار المواد الحياتية والاستراتيجية.
- إعاقة إصلاح القطاع العام الصناعي.
- اتخاذ خطوات عملية نحو الخصخصة.

وقد شرح النائب الاقتصادي هذا الموضوع الأخير بصراحة في حديثه لمجلة **الاقتصادي** الصادرة بتاريخ ٢٢/٢/٢٠٠٩، حين قال إن «قرار القيادة السياسية أن لا خصخصة». لكن على أرض الواقع، تمت الخصخصة من خلال المكونات الثلاثة لهذه العملية:

- **المكون الأول** هو العديد من النشاطات الاقتصادية التي كانت محصورة بالقطاع العام، أصبح يتولاها القطاع الخاص، وهذا جزء من الخصخصة (الأسمنت، الطاقة الكهربائية، الطرق السريعة. . .).

ـ **المكون الثاني** هو إدارة المرافق العامة، وقد تمت الخصخصة من خلال مرفأ الحاويات في اللاذقية وطرطوس، ويقول رئيس الفريق الاقتصادي: «أعتقد أن الحبل على الجرار...».

ـ **المكون الثالث،** فهو بيع أصول القطاع العام إلى القطاع الخاص، وهذا ليس فيه قرار سياسي. لكن الصيغة المطروحة، بعرض بعض شركات القطاع العام للاستثمار، هي أيضاً شكل من أشكال الخصخصة، وهذا ما لم يقله رئيس الفريق الاقتصادي.

وانسحاب الدولة التدريجي من الشأنين الاقتصادي والاجتماعي، يبدو واضحاً من خلال التوقف عند مؤشر حجم الحكومة، الذي يقاس بنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. فقد كانت هذه النسبة في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي تصل إلى ٤٨ بالمئة، في حين إنها الآن لا تتجاوز ٢٧ بالمئة.

إن فتح الباب على مصراعيه أمام البضائع الأجنبية، قبل تمكين المنتجات الوطنية وتعزيز قدراتها التنافسية، قد أساء إلى هذه المنتجات وإلى الاقتصاد الوطني، ويلاحظ ذلك بوجه خاص في صناعة الملابس والأحذية والسيراميك وغيرها من المنتجات الوطنية، حيث بدأ بعض المصانع بالتوقف عن العمل، أو تخفيض الإنتاج، مما يهدد مستقبل الصناعة السورية.

ومن الواضح أن الفريق الاقتصادي، يتبنى المقاربة الليبرالية للإصلاح الاقتصادي والتنمية، تلك المقاربة التي توصي بها المؤسسات الدولية، في مقابل المقاربة التنموية لعملية الإصلاح المتمثلة في التنمية الشاملة والمستدامة المستقلة. وقد وضعت هذه المؤسسات مشروعاً للإصلاح الاقتصادي الليبرالي، قُدّم إلى البلدان الاشتراكية السابقة والبلدان النامية، بالاعتماد على قاعدتين أساسيتين: **الأولى** هي حرية كاملة في التبادل التجاري. و**الثانية** حصر مسؤولية النشاط الاقتصادي الداخلي بالقطاع الخاص بما ينفي أي دور للدولة فيه. باعتبار أن هاتين القاعدتين تحققان النمو الاقتصادي. أما في مقابل ذلك، فلا يوجد سوى «وعد» بأن الاستثمارات الأجنبية ستتدفق على تلك البلدان، بمجرد تحقيق البرنامج.

وكان دعاة العولمة، والمروّجون للاندماج في الاقتصاد العالمي، يستشهدون بالنجاح الباهر الذي حققته بلدان شمال شرق آسيا لإقناع البلدان النامية بجدوى التحرير الاقتصادي.

لكن واقع الأمر لم يكن كذلك في البلدان الآسيوية، فقد أثبت الاقتصاديون المختصون في تلك البلدان، خطأ القراءة التي قدمها الاقتصاديون الليبراليون، واقتصاديو البنك الدولي بالتحديد لهذه التجربة، وبينوا أن هذا النموذج لم يقم على حرية التبادل الكاملة، بل اعتمد أشكالاً متعددة ومتنوعة من الحماية والدعم للمؤسسات الوطنية، وبينوا دور الدولة الجوهري في إنجاح تجربة التنمية التي أخذت بها البلدان الآسيوية، ما يعني أن النموذج الذي اعتمدته البلدان الآسيوية للتنمية اعتمد مقاربة هي نقيض ما تبشر به المقاربة الليبرالية للإصلاح والتنمية، وتتمثل في ما يدعى المقاربة البديلة للتنمية، التي أطلقت عليها

تسمية «توافق الجنوب»، والتي هي نتيجة التقاء القراءة التي اعتمدتها المدرسة البنيوية الجديدة في أمريكا اللاتينية للسياسة الاقتصادية، مع الدروس المستخلصة من تجربة شمال شرق آسيا.

وقد أمكن التعبير عن هذه المقاربة في أدبيات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ومن أهم ما تطرحه أمران:

ـ **الأول** أن يكون الاندماج في الأسواق العالمية استراتيجياً، أي خاضعاً لمتطلبات بناء الاقتصاد الوطني، بعد اكتمال شروط بناء اقتصاد وطني قوي وتنافسي. وعلى ألا يكون الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية مدخلاً (بمعنى آخر أن يكون المنطلق في التعامل مع الخارج، هو المصلحة الاقتصادية الوطنية).

ـ **الثاني** ألا يقتصر الإصلاح الاقتصادي على سياسات التثبيت الاقتصادي التي تشدد عليها المقاربة الليبرالية، بل أن يتجاوز هذا الأمر، إلى ما هو أهم وأبعد، أي الاعتماد على سياسة لتطوير الإنتاج الوطني التنافسي، تستوحي عناصرها من السياسة الاقتصادية الكلية التي اعتمدتها الدولة التنموية الآسيوية.

وفي الوقت الذي لا أدعو فيه إلى نقل تجارب الآخرين، دون توفيق هذه التجارب مع مقتضيات التطور الذاتي، ومتطلبات التنمية وأهدافها، فضلاً عن مراعاة الظروف الخاصة التي تمر بها سورية؛ في هذا الوقت دعوت في كتاب لي صدر عام ٢٠٠٤ بعنوان **تصحيح مسار التنمية في عالم متغير**، إلى اختيار نموذج للتنمية هو أبعد من «الطريق الثالث» الذي دعا إليه كل من كلينتون وبلير في منتصف تسعينيات القرن الماضي. ودعوت هذا الطريق بـ «الطريق الرابع»، وهو طريق التنمية الشاملة التكاملية والمستدامة بالاعتماد على الذات.

وقد جددت هذه الدعوة في كتابي الذي صدر في أواخر العام الماضي بعنوان **الثقافة الاقتصادية ـ بين السياسات الاقتصادية (المعلبة) والمصالح الوطنية والقومية ـ نحو نموذج سوري بديل**، لاحظت فيه كيف أصر الفريق الاقتصادي على المضي في لبرلة الاقتصاد السوري، دون الأخذ بتوجهات القيادة السياسية، ودون الالتفات إلى مصالح جماهير الشعب، متطلعاً إلى رضاء المؤسسات الدولية، ضارباً عرض الحائط بمصالح الاقتصاد الوطني، متجاهلاً النتائج الكارثية للمقاربة الليبرالية للسياسات الاقتصادية الكلية التي اتبعها.

وإذا كانت الأزمة العالمية الراهنة، تُعد فرصة لجميع البلدان لإعادة النظر في سياساتها الاقتصادية والمالية والتجارية، فإننا نشهد إصراراً من الفريق الاقتصادي على المضي في سياسته الموالية لوفاق واشنطن، والمتعارضة مع المصلحة الحقيقية للاقتصاد الوطني، في الوقت الذي تتخلى فيه البلدان الصناعية المتقدمة ـ وعلى رأسها الولايات المتحدة ـ عن هذه السياسة.

وعلى الرغم من أن الاقتصاد العالمي أصبح مأزوماً، ويعيش أسوأ حالاته، ما زلنا نسمع من بعض أعضاء الفريق الاقتصادي، المناداة بالالتحاق بالاقتصاد العالمي. وبتعبير آخر الالتحاق بالأزمة، والارتماء في لهيب نارها.

٢ ـ كيفية الحد من آثار الأزمة في الاقتصاد السوري

لا بد هنا من الإجابة عن السؤال التالي: ما عناصر البديل التنموي الذي ندعو إليه؟

ولكن قبل ذلك، لا مناص من التوضيح أن عناصر هذا البديل تسترشد بتطلعات الشعب للخروج من أسر التخلف، وإكسابه القوة لتأمين الانطلاق على طريق التنمية المستقلة بمفهومها الشامل التكاملي، وبالاعتماد على القدرات الوطنية. كما أن الإصرار على استقلال التنمية، لا يعني الانعزال عن العالم، بل التعامل معه على قدم المساواة، ودون التفريط بالاستقلال الوطني. وشمولية التنمية تعني أن تتجاوز هدف النمو الاقتصادي لتشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية، أما كون التنمية تكاملية، فهذا يعني الأخذ في الاعتبار التكامل الاقتصادي العربي، والبعد القومي لعملية التنمية.

والاعتماد على الذات والقدرات الوطنية، يعني أن لا سبيل إلى تحقيق تنمية حقيقية، إلا بالاعتماد على الموارد الوطنية (البشرية والمادية)، ولا يمكن أن يحقق لنا الاستثمار الأجنبي التنمية التي نريد، كما لا يمكن أن تبني لنا الموارد البشرية الأجنبية التنمية التي نرغب فيها. لكن هذا لا يعني عدم الاستعانة بالخبرات الأجنبية، وبرأس المال الأجنبي، حيثما يكون ذلك ضرورياً، ودون أي شروط؛ آخذين في الاعتبار، في كل ذلك، توفير مستلزمات الأمن القومي، وحماية الاقتصاد الوطني.

في ضوء هذه الاعتبارات، فإن العناصر الرئيسية للنموذج السوري الذي نطرحه، تتلخص في خمسة عناصر رئيسية:

العنصر الأول

هو انتهاج سياسات اقتصادية كلية من شأنها إعادة الاعتبار إلى دور الدولة، انطلاقاً من أن الدور الأساسي في التنمية هو للدولة ولسياساتها الاقتصادية الكلية المتناسقة، من خلال التخطيط.

والدولة التي نعنيها هنا، ليست الدولة البيروقراطية، أو التكنوقراطية؛ إنها دولة موالية للمصالح الوطنية، ولمصالح جموع الجماهير الشعبية، تُعبر عن آمالها وطموحاتها؛ إنها دولة تشاركية تؤمن بمشاركة جميع فئات الشعب في صنع واقعها ومستقبلها، دولة منحازة في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية إلى الأغلبية.

وقد أثبتت تجارب الأمم (بما فيها الأزمة العالمية الراهنة)، أن لا مجال لنكران الدور المحوري للدولة في أي برنامج، للخروج من دائرة التخلف أو من الأزمات.

وتحت هذا العنوان، ينبغي تأكيد الآتي:

ـ حاجة التنمية إلى دور للدولة، من خلال السياسات الاقتصادية الكلية، بما فيها السياسات المالية والتجارية والاجتماعية، بما يستهدف الارتقاء بالقدرات الإنتاجية والبشرية والتنافسية، ويحقق الأمن الاقتصادي الذي هو جزء أساسي من الأمن القومي.

ـ لا يعني هذا استبعاد القطاع الخاص، بل لا بد من جهد مشترك بين القطاعين العام والخاص.

ـ أثبتت التجارب (بما فيها الأزمة العالمية الراهنة) فشل اقتصاد السوق الحرة، فهذه السوق تعجز عن صنع التنمية المرغوب فيها، ولو كانت السوق قادرة على ذلك، لما وصلنا إلى حالة التخلف التي نعيشها الآن. كما أن هذه الأزمة كشفت الغطاء عن المقاربة الليبرالية للسياسات الاقتصادية الكلية، ودورها في الأزمة.

إن هذه المسلمات، تقتضي الإقلاع عن الأوهام التي يروج لها من قبل دعاة الفكر الاقتصادي الليبرالي الجديد. ولعل أهم ما يحاولون زرعه من أوهام، يتمثل في أمرين:

ـ **الأمر الأول** أن الدولة غير قادرة، ولا يجوز لها أن تعمل في المجال الإنتاجي، وأن عليها أن تقتصر في وظائفها على الخدمات، وأن الدولة تاجر فاشل، وأن العمل الإنتاجي والتجاري يجب أن يتولاه القطاع الخاص حصراً.

إن هذا غير صحيح، ويراد به الترويج لأفكار تخدم في النهاية أصحاب المصالح. علماً أن القطاع الخاص غير قادر وغير مؤهل للقيام بالعديد من الأنشطة الإنتاجية، كما أنه عاجز عن تحقيق التنمية، أو مواجهة التحديات التي يفرزها النظام الاقتصادي العالمي. ولعل حل هذه المعضلة هو في أن يحدد دور كل من القطاع الخاص والقطاع العام، وأن يكون القطاع العام جاهزاً ومستعداً للقيام بجميع الأنشطة التي يحجم القطاع الخاص، أو يعجز عن القيام بها؛ وأن يحتفظ بالمهام الاستراتيجية التي تتطلبها عملية التنمية.

وما محاولة إظهار القطاع الصناعي العام، بمظهر الخاسر، إلا من أجل إقناع القيادة السياسية والرأي العام بضرورة خصخصته. علماً أن الفريق الاقتصادي حال دون إصلاح مؤسسات وشركات القطاع العام، لأسباب أصبحت مفضوحة.

ـ **الأمر الثاني** أن السوق قادرة على تصحيح الاختلالات ذاتياً، دون تدخل من الدولة، وأنها قادرة على توزيع الموارد توزيعاً عادلاً. وقد أثبتت الأزمة الراهنة، كما الأزمات السابقة، عقم هذا الرأي.

العنصر الثاني

هو انتهاج سياسات اقتصادية كلية، من شأنها إفساح المجال أمام زيادة معدلات الادخار، التي هي شرط لازم لتحقيق التنمية، فضلاً عن ضرورتها لاستقلالية التنمية وتدعيم فكر الاعتماد على الذات. ويقع على الدولة الدور الأساسي في مجال تنمية المدخرات الوطنية وزجها في عملية التنمية.

كما يقع في إطار هذا العنصر، واجب أساسي على الدولة القيام به وهو ضبط الاستهلاك والاستيراد، من أجل رفع معدل الادخار الوطني؛ كما تقع عليها مسؤولية محاربة الفساد والهدر والاستثمار غير المنتج.

العنصر الثالث

هو أن تحقق السياسات الاقتصادية الكلية، التوزيع العادل للثروة والدخل. فلا يجوز أن تلتهم حفنة محددة من الناس نتائج النشاط الاقتصادي وتستولي على الفائض الاقتصادي، في حين تبقى أغلبية الشعب في دائرة الفقر والحرمان؛ ويقع ضمن هذا العنصر انحياز القرار الاقتصادي لصالح الأغلبية العظمى من أبناء الشعب.

إن سوء توزيع الدخل والثروة يعني نسف أحد أعمدة التنمية الشاملة والمستقلة، ألا وهو العدالة الاجتماعية؛ ما يهدد السلم الاجتماعي، ويقضي على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ويؤثر في الاستقرار السياسي، ويضر بالأمن القومي.

العنصر الرابع

هو ضبط العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الخارج، ورسم سياسة التجارة الخارجية في ضوء المصالح الوطنية.

وفي هذا العنصر، الرد العملي على دعاة الالتحاق بالاقتصاد العالمي والعولمة بأي ثمن، كما أنه رد على شعار تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو والاندفاع نحو الانفتاح والتكيف مع مقتضيات الاقتصاد العالمي، دون الأخذ في الاعتبار مصالح الاقتصاد الوطني.

(١) إن الالتحاق بالاقتصاد العالمي والاندماج بالعولمة، يعني اقتصادياً:

(أ) تحرير حركة رأس المال

وهو ما يدعى بالعولمة المالية، حيث تسمح السياسات الاقتصادية الكلية في جانبها المالي، بحرية دخول رأس المال وخروجه مع أرباحه، بمعنى تسهيل عمليات المضاربة، وقد كانت هذه السياسات من الأسباب الأساسية للكوارث المالية التي نشبت عام ١٩٩٧ في دول ما كان يدعى النمور الآسيوية.

(ب) تحرير التجارة الخارجية

وهو أحد البنود الرئيسية في السياسات الاقتصادية والتجارية لليبرالية الاقتصادية الجديدة، ما يعني انكشاف الاقتصاد الوطني في مواجهة التحديات والأزمات الخارجية، وتعريض المنتجات الوطنية لمنافسة غير عادلة.

(٢) إن السياسات الاقتصادية الكلية، في إطار النموذج المقترح، هي التي تعزز الاقتصاد الوطني في مواجهة التحديات الخارجية، وتجعله قادراً على مواجهة الصدمات التي يمكن أن يتعرض لها في سياق العلاقات التجارية مع الخارج. ويشكل ذلك أحد أهداف النموذج السوري المقترح للتنمية، الذي لا ينظر إلى العولمة المالية والاقتصادية على أنها حتمية ولا سبيل لمواجهة سلبياتها، بل ينظر هذا النموذج إلى العولمة بتجلياتها المختلفة (المالية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية) على أنها ظاهرة تحمل تناقضات متعددة، وتنطوي على صراعات مختلفة، تقود إلى انكسارها، وانحسارها، مما يؤكده التاريخ الاقتصادي الذي شهد

حالات انكسار وانحسار للعولمة في نهاية القرن التاسع عشر، وفي ما بين الحربين العالميتين، كما نشهد ذلك في السنوات الأخيرة، حيث تقف عوائق هامة أمام نجاح مفاوضات الدوحة. ولعل ما نشهده الآن من معالجات للأزمة الراهنة في الدول الصناعية الكبرى، خير دليل على انحسار العولمة بسبب السياسات الحمائية التي بدأت تمارسها لمواجهة تداعيات الأزمة.

والسياسات الاقتصادية والتجارية، التي ننادي بها من أجل تحقيق التنمية، هي ذاتها التي تُمكِّن الاقتصاد الوطني من مواجهة التحديات الخارجية، وتقف في مواجهة نقل الأزمة الراهنة إلى الداخل.

وأول الخطوات في سبيل وضع هذه السياسات، هو عدم النظر إلى قواعد العولمة المعبَّر عنها في اتفاقية منظمة التجارة العالمية، على أنها قواعد ثابتة ونهائية لا تقبل التعديل أو التغيير؛ حيث إن هذه القواعد تم التوصل إليها من خلال المفاوضات التي خضعت، وتخضع، لعلاقات القوة التفاوضية. ولهذا، نجد أنها مرسومة لتخدم أهداف الدول الصناعية الكبرى ومصالحها، ولهذا فإنه إذا ما تم التنسيق والتعاون بين الدول النامية، فإن تضافر جهودها من شأنه التأثير في القوة التفاوضية، بما يسمح بإدخال مصالح الدول النامية في الاعتبار. وقد تمكنت هذه الدول، بالفعل، من إفشال الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سياتل عام ١٩٩٩، كما استطاعت فرملة «قطار العولمة» ووضع قضايا التنمية في أجندة دورة مفاوضات الدوحة (٢٠٠١)، ولا شك في أن درجة أقوى من التكتل والتعاون والتنسيق بين الدول النامية، من شأنه تعديل الكثير من القواعد المفروضة من قبل الدولة الغنية التي تعترض مسيرة التنمية وتعرقلها.

إن تحرير التجارة الخارجية، وفتح باب الاستيراد على مصراعيه، من خلال السياسات التجارية التي اتبعها الفريق الاقتصادي، قد أساءت إلى المنتجات الوطنية والاقتصاد الوطني، ويؤكد ذلك ما أصاب المنتجات الوطنية من منافسة غير عادلة من المنتجات المستوردة، وكذلك انعكاس زيادة المستوردات على الميزان التجاري وعلى ميزان المدفوعات.

ومن المؤكد أن تحرير التجارة على هذا النحو لا يحترم أغراض التنمية الهادفة إلى إرساء قواعد متينة لتطوير الصناعة الوطنية وتقدمها. وتحرير التجارة لا يأتي بالازدهار والنمو، كما يقول الليبراليون، بل إنه يسبب إعاقة عملية التنمية وصرفها عن مسارها الوطني، ويغلِّب مصالح الخارج على المصالح الوطنية.

ولا بد لنا من أن نشير هنا، إلى أن الدول الصناعية في بدء نهضتها لم تتبع سياسة تحرير التجارة، بل إنها لجأت إلى السياسات الحمائية. وها هي، بعد أن تقدمت وحققت نهضتها، تطالب بتحرير التجارة؛ كما أنها تبيح لنفسها الآن، ما لا تقبل به للآخرين، ونشير بوجه خاص إلى وضعها العراقيل أمام صادرات البلدان النامية وأمام حركة العمالة. وفي الوقت الذي تنادي فيه بتحرير التجارة، تبيح لنفسها وضع القيود الفنية والبيئية أمام حركة البضائع.

(٣) وفي هذا الإطار، ندعو إلى انتهاج سياسات تجارية بالاعتماد على عدد من المبادئ التي تعزز الاقتصاد الوطني في علاقاته الخارجية، وتساعد على تحقيق التنمية في آن واحد. ويمكن أن نركز هذه المبادئ في ثلاث زمر:

(أ) **الزمرة الأولى** تتضمن قواعد لحماية المنتجات الوطنية تجاه الخارج، وعلى أن تكون هذه الحماية انتقائية ومتدرجة (أي متناقصة عبر الزمن)، وعلى أن يرافق ذلك برنامج وطني للعلم والتكنولوجيا، بهدف رفع القدرات التكنولوجية والإدارية والتسويقية.

(ب) **الزمرة الثانية** من المبادئ من شأنها أن تسمح بتعريض المنتجات الوطنية المحمية على نحو تدريجي للمنافسة مع المنتجات الأجنبية، في الأسواق الخارجية، والداخلية، أي بتصدير منتجاتنا إلى الأسواق الخارجية، واستيراد المنتجات الأجنبية، وذلك بعد اكتساب المنتجات الوطنية لقدر كافٍ من القدرة التنافسية.

(ج) **الزمرة الثالثة** من المبادئ تتعلق بالتعامل مع القواعد والمبادئ المقررة في إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية، بحيث يمكن الاستفادة من هذه القواعد والمبادئ التي تتعلق بالإجراءات الوقائية وحماية الصناعة الناشئة والمعاملة التفضيلية الخاصة بالدول النامية والدول الأقل نمواً وبالتكتلات الإقليمية، وكذلك تلك المتعلقة بالإعفاء من بعض الالتزامات والدعم المسموح به بحسب اتفاقية الدعم وغير ذلك.

إن الدول الجادة في تحقيق التنمية، وفي مواجهة تحديات الخارج، لا تستطيع التمسك بشعار تحرير التجارة الخارجية، قبل امتلاك منتجاتها للقدرة التنافسية، بحيث يُمكنها الوقوف في مواجهة المنتجات الأجنبية على قدم المساواة. وبالتالي، فلا بديل من ضبط العلاقات الاقتصادية التجارية مع البلدان الأجنبية، من أجل توظيف هذه العلاقات لصالح بناء قوة اقتصادها ومنعته.

العنصر الخامس

هو ما يتعلق بالعمل العربي المشترك بأبعاده المختلفة، وكذلك بالتعاون مع باقي بلدان العالم الثالث، من أجل تنسيق المواقف تجاه ممارسات الدول الصناعية الكبرى، من جهة، وكذلك تنسيق مواقفها حيال تسويق منتجاتها.

إن التعاون الجماعي أمرٌ تحتمه ضرورات تنمية القدرات التفاوضية للدول العربية والدول النامية في المحافل الدولية وتجاه الدول الصناعية المتقدمة، من أجل تعديل شروط التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية، وبهدف الحصول على شروط أفضل في مجالات التجارة والاستثمار والملكية الفكرية، وكذلك تحقيق حلول منصفة للقضايا الناجمة عن العلاقات المالية، من أجل أن تتناسب التزامات الدول مع مستويات تطورها الاقتصادي والاجتماعي.

والتعاون الجماعي يكتسب أهمية في إطار تنمية القدرات الذاتية لدول الجنوب في المجالات الإنتاجية والتجارية والعلمية والتكنولوجية والبيئية.

ويكتسب العمل العربي المشترك، أهمية خاصة في مواجهة مستلزمات التنمية والاستثمار المشترك، والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعجز الدولة القطرية عن مواجهتها وحدها، دون تعاون وتنسيق مع باقي الدول العربية. ونشير بوجه خاص إلى المشكلات التالية، التي تحتاج مواجهتها إلى تعاون وتنسيق عربيين جادين:

ـ مشكلة الأمن الغذائي وارتباطه بالأمن القومي، والتهديد الصهيوني المستمر للأمن القومي والسلم الاجتماعي.

ـ المشكلات الناجمة عن الثورة العلمية والتكنولوجية.

ـ مشكلات البيئة والتلوث.

ـ مشكلة المياه.

ـ مواجهة الغزو الثقافي.

ـ قضايا المخدرات وغسيل الأموال.

ولجميع هذه المشكلات، صلة مباشرة بقضية التنمية، من هنا يكتسب البعد القومي للتنمية أهميته الخاصة.

لا بد لي أخيراً من الإشارة، إلى أن الأزمة العالمية الراهنة، لن تنتهي كما انتهت الأزمات السابقة، حيث إن عمقها واتساعها سوف تتولد عنهما أوضاع جديدة، سواء على المستوى النظري والأيديولوجي للنظام الرأسمالي، أو على مستوى النظام الاقتصادي العالمي.

وعلينا في بلد كسورية، يمر في مرحلة دقيقة بسبب ظروف سياسية واقتصادية داخلية وإقليمية، وخصوصاً في مواجهتها للضغوط الخارجية وللعدوان المستمر عليها من قبل إسرائيل، والمتمثل باحتلال الجولان والتهديد الدائم لأمنها ولمستقبلها؛ أقول علينا في سورية، أن نُحسن قراءة الأزمة وتداعياتها، وأن نعمل على استخلاص الدروس، مع تأكيدي أن أهم هذه الدروس هو:

ـ فشل السياسات الاقتصادية الكلية الموالية لليبرالية الاقتصادية الجديدة، وضرورة رسم سياسات اقتصادية هادفة من شأنها تعزيز جهود التنمية.

ـ خطورة الالتحاق بالاقتصاد العالمي، قبل تمكين الاقتصاد الوطني، مع ما يقتضيه ذلك من إعادة الاعتبار إلى دور الدولة التنموي المنحاز إلى الأغلبية من السكان، وضبط العلاقات الاقتصادية الخارجية بتغليب المصالح الوطنية على مصالح الخارج ■